

نشرة صحفية

الأراضي مورد حاسم الأهمية، ويشير تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى أنه يتعرض للضغط جراء الأنشطة البشرية وتغير المناخ، لكنه جزء من الحل

جنيف، 8 آب/ أغسطس – يشير التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر يوم الخميس، إلى أن الأراضي تتعرض بالفعل لضغوط بشرية متزايدة، كما أن تغير المناخ يزيد من حدة هذا الضغط. وفي الوقت ذاته، فإن الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى أقل من درجتين سلسيوس بكثير لن يتأتى إلا بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات، بما فيها قطاعا الأراضي والأغذية.

والهيئة (IPCC) هي الهيئة العالمية المكلفة بتقييم المعارف العلمية المتصلة بتغير المناخ وآثاره ومخاطره المحتملة في المستقبل والخيارات الممكنة للتصدي له، وقد شهدت يوم الأربعاء في جنيف، سويسرا اعتماد حكومات العالم لمخلص التقرير الخاص الموجه لمقرري السياسات بشأن تغير المناخ والأراضي.

وسيقدم هذا للتقرير إسهاماً علمياً رئيساً في المفاوضات المقبلة بشأن المناخ والبيئة، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر (COP14) في نيودلهي، الهند، في أيلول/ سبتمبر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP25) في سانتياجو، شيلي، في كانون الأول/ ديسمبر.

وقد أعلن السيد Hoesung Lee، رئيس الهيئة (IPCC)، أن "الحكومات طلبت من الهيئة (IPCC) أن تنظر لأول مرة على نحو شامل وغير مسبوق في نظام المناخ – الأراضي برمته. وقد أنجزنا ذلك من خلال إسهامات كثيرة قدمها الخبراء والحكومات على نطاق العالم. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ تقارير الهيئة (IPCC) أن تكون أغلبية المؤلفين – 53 في المائة - من البلدان النامية".

ويبين هذا التقرير أن تحسين إدارة الأراضي يمكن أن يساهم في التعامل مع تغير المناخ، ولكنه ليس الحل الوحيد. فلا مندوحة عن الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من كافة القطاعات إذا ما أردنا الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى أقل من درجتين سلسيوس بكثير، ما لم يكن 1.5 درجة سلسيوس.

وفي 2015، أيدت الحكومات هدف اتفاق باريس الرامي إلى دعم التصدي العالمي لتغير المناخ بالإبقاء على الزيادة في المتوسط العالمي لدرجات الحرارة على مستوى أقل تماماً من درجتين سلسيوس قياساً بمستويات ما قبل العصر الصناعي، ومواصلة الجهود للحفاظ على الزيادة في حدود 1.5 درجة سلسيوس.

ويلزم أن تظل الأراضي منتجة للحفاظ على الأمن الغذائي مع تزايد السكان وتزايد الآثار السلبية لتغير المناخ على النباتات. وهذا يعني أن هناك حدوداً لإسهام الأراضي في التصدي لتغير المناخ، مثلاً من خلال زراعة المحاصيل الطاقية وغرس الأشجار. كما أن الأشجار والتربة تحتاج إلى وقت حتى تختزن الكربون بفعالية.

ويلزم إدارة شؤون الطاقة الأحيائية بحرص لتجنب تعريض الأمن الغذائي والتنوع الأحيائي والأراضي للمخاطر.

الأراضي مورد هام للغاية

يشير التقرير بشأن تغيير المناخ والأراضي إلى أن العالم عندما يركز بشكل عام على الاستدامة يكون في أفضل وضع لمواجهة تغيير المناخ

وأشار السيد Jim Skea، الرئيس المشارك للفريق العامل الثالث للهيئة (IPCC)، إلى أن "الأراضي تؤدي دوراً هاماً في نظام المناخ".

وأضاف قائلاً "إن الزراعة والحراجة والأشكال الأخرى لاستغلال الأراضي تمثل 23 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ. وفي الوقت ذاته، تمتص العمليات الطبيعية للأرض ما يعادل زهاء ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الوقود الأحفوري والصناعة".

وقال السيد Hans-Otto Pörtner، الرئيس المشارك للفريق العامل الثاني للهيئة (IPCC)، إن هذا التقرير يوضح كيف أن إدارة موارد الأراضي بما يكفل استدامتها يمكن أن يساعد على التصدي للمناخ.

وأضاف "الأراضي المستخدمة حالياً يمكن أن توفر الغذاء للعالم في ظل مناخ متغير، وأن توفر الكتلة الأحيائية للطاقة المتجددة... وأيضاً للمحافظة على النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي واستعادتهما، لكن يلزم اتخاذ إجراءات مبكرة وبعيدة الأثر في مجالات متعددة".

التصحّر وتدهور الأراضي

عندما تتدهور الأراضي، فإنها تصبح أقل إنتاجاً، ويقل بذلك ما يمكن زراعته، مما يحد من قدرة التربة على امتصاص الكربون. وهذا يؤدي إلى تفاقم تغيير المناخ، وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم تدهور الأراضي بوسائل مختلفة شتى.

وأشار السيد Kiyoto Tanabe، الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لخصر غازات الاحتباس الحراري، إلى أن "الخيارات التي نتخذها بشأن الإدارة المستدامة للأراضي يمكن أن تحد من هذه الآثار السلبية، بل وأن تعكس اتجاهها في عدد من الحالات".

واستطرد "في ظل مستقبل يشهد مزيداً من الأمطار الكثيفة، يزداد احتمال تحات التربة، والإدارة المستدامة للأراضي وسيلة لحماية المجتمعات المحلية من الآثار الضارة لهذا لتحات وللانهايات الأرضية. بيد أن هناك حدوداً لما يمكن أن نفعله، وعلى ذلك فبعض الحالات قد تكون غير قابلة للانعكاس".

يعيش 500 مليون شخص إجمالاً في مناطق تعاني التصحر. والمناطق الجافة والأراضي التي تعاني التصحر هي أيضاً عرضة أكثر من غيرها لتغيير المناخ والظواهر المتطرفة، بما فيها الجفاف وموجات الحرارة والعواصف الترابية، مع تزايد سكان العالم وزيادة الضغط عليها.

ويعرض التقرير الخيارات المتاحة للتعامل مع تدهور الأراضي والحيلولة دون تواصل تغيير المناخ، والتكيف معه. كما يبحث التقرير الآثار المحتملة للمستويات المختلفة للاحتترار العالمي.

وأفادت السيدة Valérie Masson-Delmotte، الرئيسة المشاركة للفريق العامل الأول للهيئة (IPCC)، أن "المعارف الحديثة تبين زيادة المخاطر الناجمة عن ندرة المياه في الأراضي الجافة، وعن خسائر الحرائق، وتدهور التربة الصقيعية، وعدم استقرار النظام الغذائي، حتى في ظل احتترار عالمي بمقدار 1.5 درجة سلسيوس تقريباً".

وأضافت "وتم استبانة مخاطر مرتفعة جداً تتصل بتدهور التربة الصقيعية وعدم استقرار النظام الغذائي في حالة احتترار عالمي بمقدار درجتين سلسيوس".

الأمن الغذائي

تنسيق العمل للتصدي لتغير المناخ يمكن أن يحسن الأراضي والأمن الغذائي والتغذية في آن واحد، كما يمكن أن يساعد على إنهاء الجوع. ويبرز التقرير أن تغير المناخ يمكن أن يؤثر على جميع الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوافر (الغلة والإنتاج)، وإمكانية الوصول (الأسعار والقدرة على الحصول على الغذاء)، والاستغلال (التغذية والطهي)، والاستقرار (انقطاع التوافر).

وأشار السيد Priyadarshi Shukla، الرئيس المشارك للفريق العامل الثالث للهيئة (IPCC)، إلى أن "الأمن الغذائي سيتأثر بشكل متزايد بتغير المناخ في المستقبل من خلال تقلص الإنتاج، لا سيما في المناطق المدارية، وزيادة الأسعار، وانخفاض القيمة الغذائية، وتعطل سلسلة الإمداد".

وأضاف "وسنشهد آثاراً متفاوتة في البلدان المختلفة، لكن البلدان منخفضة الدخل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي هي التي ستعاني بأكبر درجة".

ويسجل التقرير أن زهاء ثلث الغذاء المنتج يضيع هباءً أو يُبدد. ويتفاوت هذا الهدب والتبديد تبايناً كبيراً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأيضاً فيما بين المناطق. وتقليل هذه الخسائر والفاقد من شأنه أن يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويحسن الأمن الغذائي.

وأشارت السيدة Debra Roberts، الرئيسة المشاركة للفريق العامل الثاني للهيئة (IPCC)، إلى أن "بعض الخيارات الغذائية يتطلب مزيداً من الأراضي والمياه، ويتسبب في انبعاث مزيد من الغازات الحابسة للحرارة خاصة".

واستطردت "إن النظم الغذائية المتوازنة القائمة على النبات، مثل الحبوب الخشنة، والبقول، والفواكه، والخضر، والأغذية الحيوانية المصدر المنتجة بشكل مستدام في نظم منخفضة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تتيح فرصاً ثمينة للتكيف مع تغير المناخ والحد منه".

ويخلص التقرير إلى أن ثمة وسائل لإدارة المخاطر وتقليل أوجه الضعف في استغلال الأراضي ونظام الغذاء.

وإدارة المخاطر يمكن أن يعزز قدرة المجتمعات المحلية على مقاومة الظواهر المتطرفة التي تؤثر على النظم الغذائية. ويمكن تحقيق ذلك بإجراء تغييرات غذائية أو بكفالة إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل للحيلولة دون زيادة تدهور الأراضي، ولزيادة القدرة على مقاومة الظواهر الجوية المتطرفة أو المتغيرة.

ومن بين الوسائل الأخرى للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ الحد من أوجه عدم المساواة، وتحسين الدخل، وكفالة الحصول بشكل عادل على الغذاء حتى لا تكون بعض المناطق (التي لا يمكن فيها للأراضي أن تنتج غذاءً كافياً) أقل حظاً. وهناك طرائق لإدارة المخاطر والتشارك في تحملها، ومنها ما هو متوافر بالفعل مثل نظم الإنذار المؤقت.

والتركيز بشكل عام على الاستدامة، إلى جانب اتخاذ إجراءات مبكرة، يتيحان أفضل الفرص للتعامل مع تغير المناخ. وهذا يستتبع خفض الزيادة السكانية والحد من عدم تكافؤ الفرص، وتحسين التغذية، وتقليل تبديد الأغذية.

وهذا يمكن أن يمهد لنظام غذائي أكثر قدرة على المقاومة ويزيد من الأراضي المتوافرة لمحاصيل الطاقة الأحيائية، مع حماية الغابات والنظم الإيكولوجية في الوقت ذاته. وما لم تُتخذ إجراءات مبكرة في هذه المجالات، سيحتاج الأمر إلى مزيد من الأراضي للطاقة الأحيائية، مما سيفضي إلى اتخاذ قرارات صعبة حيال استغلال الأراضي والأمن الغذائي في المستقبل.

وأشار السيد Eduardo Calvo، الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري، إلى "أهمية السياسات التي تدعم الإدارة المستدامة للأراضي، وتكفل توريد الأغذية للسكان الذين يعانون هشاشة الأوضاع، والاحتفاظ بالكربون في الأرض، مع الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري،".

وسائل التعامل مع الأراضي وتغير المناخ

السياسات التي تتناول مجالات غير الأراضي والطاقة، مثل مجالي النقل والبيئة، يمكن أيضاً أن تؤثر تأثيراً حاسماً في التعامل مع تغير المناخ. واتخاذ إجراءات مبكرة يحقق وفورات في التكاليف لأنه يعمل على تقادي تحمل خسائر.

وقال السيد Panmao Zha، الرئيس المشارك للفرقة العامل الأول للهيئة (IPCC)، "إن هناك أموراً ننفذها بالفعل. فنحن نستخدم تكنولوجيات وممارسات جيدة، لكنها تحتاج إلى المضاعفة وإلى استخدامها في مواطن ملائمة أخرى لا تُستخدم فيها حالياً،".

وأضاف "هناك إمكانات حقيقية في هذا المجال من خلال استغلال الأراضي على نحو أكثر استدامة، ويقلل من فرط استهلاك الأغذية وتبديدها، والقضاء على إزالة الغابات وحرقتها، ومنع الإفراط في حصد أخشاب الوقود، و الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والمساعدة بذلك في التصدي لمشاكل استغلال الأراضي المرتبطة بتغير المناخ،".

نبذة عن التقرير

العنوان الكامل للتقرير هو تغير المناخ والأراضي، وهو تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية.

وهو واحد من ثلاثة تقارير خاصة تعدها الهيئة (IPCC) خلال دورة تقرير التقييم السادس الحالية.

وقد أعد التقرير تحت القيادة العلمية للأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للهيئة (IPCC)، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري، وبدعم من وحدة الدعم الفني التابعة للفرقة العامل الثالث.





لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

IPCC Press Office, Email: ipcc-media@wmo.int

Werani Zabula, + 41 22 730 8120, Nina Peeva, + 41 22 730 8142

وحدة الدعم الفني التابعة للفرقة العامل الثالث التابع للهيئة (IPCC):

Sigourney Luz, +44 20 7594 7377

تابعوا الهيئة الحكومية الدولية (IPCC) على  الفيسبوك،  تويتر و  لينكدين و  إنستجرام.

ملاحظات للمحررين:

التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي

التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي هو ثاني تقرير في سلسلة التقارير الخاصة التي ستعدها الهيئة (IPCC) في دورة التقييم السادس. وقد أعد التقرير تحت القيادة العلمية للأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للهيئة (IPCC)، بالتعاون مع

فرقة العمل المعنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري، وبدعم من وحدة الدعم الفني التابعة للفريق العامل الثالث.

ويقدم الملخص الموجه لمقرري السياسات الاستنتاجات الرئيسية للتقرير الخاص، استناداً إلى تقييم المؤلفات العلمية والفنية والاجتماعية الاقتصادية المتاحة والمتعلقة بتغير المناخ والأراضي.

ويتوافر ملخص التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي (SRCCL) الموجه لمقرري السياسات على الموقع الشبكي: <https://ipcc.ch/report/srccl>. كما تتوافر صحيفة وقائع وبيانات رئيسية على الموقع الشبكي: www.ipcc.ch.

إحصاءات رئيسية بشأن التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي

أعد التقرير 107 خبراء من 52 بلداً، عملوا على النحو التالي:

- 15 مؤلفاً رئيسياً معنياً بالتنسيق
- 71 مؤلفاً رئيسياً
- 21 محرراً مستعرضاً

وهذا هو أول تقرير للهيئة (IPCC) يكون أغلبية مؤلفيه (53 في المائة) من البلدان النامية. وتمثل النساء 40 في المائة من المؤلفين الرئيسيين المعنيين بالتنسيق.

وقد اعتمدت فرقة المؤلفين على إسهامات قدمها 96 مؤلفاً مساهماً، ضمت ما يربو على 7000 مرجع مشار إليه في التقرير، وبحثت ما مجموعه 28 275 تعليماً ناجماً عن استعراض الخبراء والحكومات (المسودة الأولى: 10 401 تعليق؛ المسودة الثانية: 14 831 تعليماً؛ المسودة الثالثة: 3 043 تعليماً).

نبذة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

الهيئة (IPCC) هي هيئة الأمم المتحدة لتقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ. وقد أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في عام 1988 كي تزود مقرري السياسات بتقييمات علمية منتظمة لتغير المناخ، وآثاره ومخاطره في المستقبل، وتقدم استراتيجيات للتكيف والتخفيف. وفي العام ذاته، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإجراء المشترك بين المنظمة (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بإنشاء الهيئة (IPCC) التي تضم 195 دولة عضواً.

وتوفر التقييمات التي تقدمها الهيئة (IPCC) للحكومات، على كافة المستويات، معلومات علمية يمكن أن تستخدمها لإعداد سياسات مناخية. كما أن تقييمات الهيئة (IPCC) تمثل إسهاماً رئيسياً في المفاوضات الدولية للتصدي لتغير المناخ. وتُصاغ تقارير الهيئة (IPCC) وتُستعرض على مراحل متعددة لكفالة موضوعيتها وشفافيتها.

وتقيم الهيئة (IPCC) آلاف الأبحاث العلمية التي تصدر كل عام لموافاة مقرري السياسات بأخر ما وصلت إليه المعارف العلمية عن تغير المناخ. وتحدد الهيئة (IPCC) المواطن التي يوجد بشأنها توافق في الآراء في الدوائر العلمية، والمواطن التي تتباين بشأنها الآراء، والمجالات التي يلزم إجراء مزيد من البحوث فيها. لكنها لا تجري أبحاثاً بذاتها.

وتحشد الهيئة (IPCC) لإعداد تقاريرها المئات من العلميين الذين يُختارون من خلفيات متباينة. ولا يعمل في أمانة الهيئة سوى اثني عشر موظفاً دائماً.

وتضم الهيئة (IPCC) ثلاثة أفرقة عاملة: الفريق العامل الأول، الذي يتناول الأساس العلمي الفيزيائي لتغير المناخ؛ والفريق العامل الثاني، الذي يتناول آثار تغير المناخ والتكيف معه وهشاشة الأوضاع إزاءه؛ والفريق العامل الثالث، الذي يتناول التخفيف من حدة تغير المناخ. كما تضم الهيئة (IPCC) فرقة عمل معنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري، تعد أساليب لقياس الانبعاثات والتخلص منها.

وتتألف تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة (IPCC) من إسهامات كل من الأفرقة العاملة الثلاثة، ومن التقرير التجميعي. أما التقارير الخاصة فهي تتناول تقييماً أكثر إيجازاً لمسائل محددة متعددة التخصصات، يُعنى بها عادة أكثر من فريق عامل واحد.

دورة التقييم السادس

قررت الهيئة (IPCC) في دورتها الحادية والأربعين في شباط/ فبراير 2015 إعداد تقرير التقييم السادس (AR6). وفي دورتها الثانية والأربعين المعقودة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، انتخبت الهيئة (IPCC) مكتباً جديداً ليشراف على الأعمال التحضيرية لهذا التقرير وللتقارير الخاصة التي ستصدر في دورة التقييم. وفي دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في نيسان/ أبريل 2016، قررت الهيئة (IPCC) إعداد ثلاثة تقارير خاصة، وتقرير منهجية، وتقرير التقييم السادس.

وجاء قرار الهيئة (IPCC) في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في نيروبي، كينيا (11-13 نيسان/ أبريل 2016) بإعداد التقرير بعد أن طلب من الدول الأعضاء والمنظمات المراقبة تقديم آرائهم بشأن المواضيع المحتملة للتقارير الخاصة التي ستُعد خلال دورة تقرير التقييم السادس الحالية. وبحثت تسع مجموعات تتناول مواضيع مختلفة تشمل الأراضي والمدن والمحيطات. ويمثل التقرير الخاص بشأن *تغير المناخ والأراضي* ثاني أكبر مجموعة، ويغطي سبعة اقتراحات قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات المراقبة تتعلق بالأراضي.

وقد أصدرت الهيئة (IPCC) العام الماضي التقرير الخاص بشأن *الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة سلسيوس*، وهو يتناول الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة سلسيوس فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات العالمية ذات الصلة لغازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغير المناخ. وفي أيلول/ سبتمبر 2019، ستصدر الهيئة (IPCC) التقرير الخاص بشأن *المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير*.

كما قدمت الهيئة (IPCC) تقرير منهجية، *تنقيح 2019 للخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2006 بشأن قوائم الحصر الوطنية لغازات الاحتباس الحراري*، في أيار/ مايو 2019. ويقدم تنقيح 2019 أساساً علمياً محدثاً لدعم إعداد قوائم الحصر الوطنية لغازات الاحتباس الحراري. وقد أسهم ما يربو على 280 علمياً وخبيراً في إعداد تنقيح 2019 لإدخال تعديلات كثيرة على التوجيهات العامة وعلى المنهجيات الخاصة بأربعة قطاعات: الطاقة؛ والعمليات الصناعية واستخدام النواتج؛ والزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي؛ والنفايات.

وسيستكمل التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس في النصف الأول من 2022، بعد أن تقدم الأفرقة العاملة الثلاثة إسهاماتها في تقرير التقييم السادس في 2021.

وستعد الهيئة (IPCC) تقريراً خاصاً عن تغير المناخ والمدن في دورة التقييم المقبلة. وتدمج كافة التقارير في الدورة الحالية بدرجة أكبر تقييم آثار تغير المناخ على المدن، والفرص الفريدة التي تتيحها للتكيف والتخفيف.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي: www.ipcc.ch.